والتي خصصّت لتجمّع البدو بعد العام ١٩٤٨، وتكوّن جزر سكانية فلسطينية. ويعزز هذه الحقيقة انه منذ منتصف الستينات فصاعداً استقرت المنظومة الاستيطانية في النقب على جمودها. وقد كان هنـاك أمـل في ان يعيد انسحاب الجيش الاسرائيلي من سيناء الى النقب مركز افضلية في عملية الاستيطان، الاّ ان هذا الامل كان وهماً، لأن انتشار الجيش في النقب لم يضف الكثير الى هدف استيطانه.

يهدف الاتجاه الحالي الى تفضيل الجليل في الاستيطان، لحل مشكلتين مركزيتين، هما الحؤول دون التفوّق الديمغرافي الفلسطيني، والحفاظ على الاراضي غير المستغلة من أجل الاستيطان اليهودي في المستقبل. ووفق استراتيجية تهويد الجليل، تمّت عمليات استيطانية مكثفة كانت، في الاساس، على انقـاض القـرى الفلسطينية المهجورة، أو قربها، أو في الاراضي التي تعرف بـ «أملاك الغائبين». فالمستوطنات الجديدة في ميرون وسعسـع والكوش (دير القاسي) ويرؤون وشومرة هي نواة المنظومة الاستيـطانيـة التي وصلت الى ٤٠ مستوطنة (حسب احصاء العام ١٩٨٦). واذا أضفنا الى تلك المستوطنات مدن الاعمار في الناصرة العليا ومعلوت وشلومى ـ حتسور وكريات شمونه، بالاضافة الى تكثيف الاستيطان في مناطق صفد وطبريا وعكا، لأصبح بالامكان رؤية منظومة استيطانية متّسعة في المنطقة الشمالية.

وعلى الرغم من ذلك، لم تنجز الأهداف المتوخّاة من استراتيجية تهويد الجليل. فمدن الاعمار ما زالت تفتقـر الى من يسكنهـا، والعديد من المستوطنات القروية لا تلقى الدعم الاقتصادي الكافي. وبالنسبة الى الجانب الديمغرافي، تراوحت نسبة السكان في المنطقة الشمالية في حدود ١٥ بالمئة من مجموع سكان اسرائيل، وفي الوقت عينه حدث هبوط متواصل في نسبة قدوم اليهود الى الفلسطينيين. ففي العام ١٩٦١، بلغت نسبة اليهود في الجليل ٥٧,٦ بالمئة، انخفضت الى ٥٤ بالمئة في العام ١٩٧٢، وبلغت، في العـام ١٩٨٦، نحو ٥١ بالمئة. واذا فصلنا عن المنطقة الشمالية أطرافها، وتفحصّنا في الوضـع الديمغـرافي في الجليـل الجبلي، سنجد ان نسبة اليهود كانت في حدود ٢٥ بالمئة في عقد الثمانينات، بعد ان كانت، في العام ١٩٥٢، نحو ٤٧,٨ بالمئة.

كانت خطة الاستيطان تقضي بأن يصل عدد السكان اليهود في الجليل الى ٤٤٠ الفاً في العام ١٩٨٣، ولكن لم يقـطنـه سوى ٣٥٠ الفاً حتى العام ١٩٨٥. وفي تلك السنة، كانت هناك أغلبية فلسـطينية صغيرة في أنحاء الجليل، وخصوصاً حول الناصرة، قرب سهل بيت هكيرم، وعلى محور سخنين ـ شفاعمرو، وفي غرب الجليل.

بالنسبة الى السيطرة على الاراضي في الجليل، بلغت مساحة الاراضي التابعة للمستوطنات نحو ١٣٣ ألف دونم، مقابل اراض غير يهودية مساحتها ٣٥٦ الف دونم. وبالنسبة الى الاراضي التابعة للدولة والتي تشكل ٥٦ بالمئة من مساحة الجليل الجبلي، فان نصف هذه المساحة يخضع للنفوذ الفعلي ـ دون الملكية ـ للسكان الفلسطينيين ويستغلونها لصالحهم، ممّا يدعم التوغّل الفلسطيني نحو الناصرة العليا وكرميئيل وشفاعمرو، بواسطة توسيع المناطق الزراعية وتخوم القرى العربية؛ كما ان هنـاك توغـلاً فلسـطينياً نحو عشرات القرى اليهودية الساحلية وباقي أجزاء اسرائيل، في ريشون لتسيون ورحوفوت، والخضيرة، ونهاريا؛ وارتفاع ملحوظ في نسبة الفلسطينيين في حيفا وتل ـ أبيب. أي انه يوجد للفلسطينيين، من الناحية العملية، تفوقّ واضح، سواء من ناحية ملكية الاراضي، او من ناحية وضع اليد على اراضي الجليل، اضافة الى قوتّهم السكانية الناجمة عن نسبة التكاثر الطبيعي العـاليـة بينهم، وانعـدام عامـل الهجرة لديهم الى خارج الجليل. واذا قابلنا ذلك بميزان الهجرة